المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم يدعو الشغيلة التعليمية المقصية إلى تجسيد وقفات احتجاجية من داخل المؤسسات التعليمية وإلى خوض إضراب وطني لمدة ثلاثة أيام 15 و16 و17 نونبر 2022 مصحوب بوقفة مركزية ومسيرة احتجاجية وطنية يوم 17 نونبر 2022
ومسيرة احتجاجية ثانية يوم 10 دجنبر 2022 بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان

في ظل سياق اجتماعي مأزوم نتيجة الارتفاع المهول لأسعار المحروقات والمواد الغذائية والتدهور الخطير للقدرة الشرائية لأغلبية الشرائح الاجتماعية بما فيها الشغيلة التعليمية، وفي ظل الاحتقان غير المسبوق الذي يشهده قطاع التعليم جاء الموقف النكوصي لوزارة التربية الوطنية المعبر عنه في لقاء الوزير بالنقابات التعليمية خلال أشغال اللجنة العليا المنعقدة يوم الجمعة ليرفع من مستوى التوتر والاحتقان الذي يعتبر ميزة الدخول المدرسي لهذا الموسم، هذا الموقف المتعنت والرافض لتمكين المقصيين والمقصيات من حقهم العادل والمشروع في الترقية إلى الدرجة الممتازة تنفيذا لمقتضيات الاتفاقات الرسمية القديمة والجديدة الموقعة بين الإدارة وشركائها الاجتماعيين في جلسات الحوار المركزي والحوار القطاعي، كان محل شجب واستنكار ومثار سخط واستياء من طرف عموم الشغيلة التعليمية.

في ظل هذا الاحتقان والاستياء العارم الذي يسود أوساط الشغيلة التعليمية تجاه هذه القرارات التراجعية غير المفهومة، انعقد المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم بشكل مفتوح في نهاية الأسبوع المنصرم لتدارس هذا المستجد الخطير، وبعد نقاش مستفيض لهذا الموقف الغريب، فإن المجلس الوطني يسجل ما يلي:

- ✓ يهنئ الشغيلة التعليمية المقصية على نجاح محطتها النضالية الوطنية ليوم 24 أكتوبر 2022 والوقفات الاحتجاجية الجهوية المنظمة بالتزامن مع لقاء الوزير بالكتاب الوطنيين للنقابات التعليمية يوم الجمعة 28 أكتوبر 2022
- ✓ يثمن الموقف المبدئي للتنسيق النقابي الخماسي الرافض لأي نظام أساسي لا يتضمن فتح الدرجة الممتازة في وجه المقصيين، ويحيي عاليا تأكيد النقابات التعليمية في اجتماع اللجنة العليا على تشبثها بترقية كل المقصيين والمقصيات إلى الدرجة الممتازة دون قيد أو شرط.
- ✓ يشجب ويستنكر موقف الوزارة المتعنت والمنقلب على كل الاتفاقات والتصريحات السابقة المؤكدة لأحقية وعدالة ملف الترقية إلى الدرجة الممتازة.
- ✓ يرفض رفضا مطلقا كل الذرائع التي تتحجج بها الوزارة والمتمثلة في الكلفة المالية والعدد الكبير للمقصيين ويؤكد أن كل المعطيات والحقائق تفيد ببطلان هذه الذرائع، ويعتبر تلك الحجج الواهية مجرد شماعة تلجأ إليها الوزارة للتنصل من المسؤولية والتحلل من الاتفاقات الرسمية والهروب من حق عادل ومشروع كان يقتضي حله في إطار تفعيل اتفاق 26 أبريل 2011
- ✓ يعلن استعداده اللامشروط للانخراط في كل المحطات النضالية التي سيقررها التنسيق النقابي الخماسي في حالة تمادي الوزارة في رفض الاستجابة للملف المطلبي للشغيلة التعليمية.
- ✓ يعلن تضامنه المطلق مع نضالات عموم الشغيلة التعليمية ويوجه دعوة لكل الفئات والتنسيقيات التعليمية بالتنسيق والتشبيك والعمل المشترك على أرضية الوحدة النضالية والبرنامج النضالي الموحد: الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، الزنزانة 10، ضحايا النظامين الأساسين، المبرزون، الدكاترة، المفتشون، الملحقون، أطر التوجيه والتخطيط، العرضيون المدمجون، المقصيون من المباريات، تنسيقية الترقيات المجمدة، ويدعوها للتعبئة والاستعداد للانخراط في تجسيد المحطات النضالية التي قد تتخذها النقابات التعليمة للرد على تلكؤ الوزارة في الاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها.
- ✓ يؤكد أن مطلب الترقية إلى الدرجة الممتازة ليس حصرا فقط على المقصيين المزاولين والنشيطين، بل هو مطلب لكل المحرومين والممنوعين بمقتضى النظام الأساسي الحالي من الترقية إلى الدرجة الممتازة، بمن فيهم عموم المتقاعدين الذين قضوا سنوات حبيسي الزنزانة 11 حتى نهاية مسارهم المهني قبل أن يحالوا على التقاعد، والمنطق السليم يفرض ضرورة تعويضهم المادي عن كل هذه السنوات بأثر رجعي مادي، ومن هذا المنطلق فإن كل المتقاعدين معنيون بالمعركة النضالية التي يخوضها المقصيون والمقصيات من أجل انتزاع حقهم في الترقية إلى الدرجة الممتازة ومدعوون لدعم صفوف المقصيين والمقصيات.
- ✓ يقرر دعوة الشغيلة التعليمية المقصية أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والملحقين التربويين وملحقي الاقتصاد والإدارة بمختلف درجاتهم نشيطين ومتقاعدين إلى الانخراط في البرنامج النضالي الذي سطرته التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم:

البرنامج النضالي الوطني المسطر
من طرف المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم

- ➢ مقاطعة تنزيل مشروع المؤسسة المندمج
- ➢ تجميد أنشطة جميع الأندية التربوية عبر الانسحاب منها.
- ➢ الاستقالة والانسحاب من مجلس التدبير
- ➢ الاستقالة من جمعية دعم مدرسة النجاح .
- ➢ مقاطعة كل التكوينات التربوية والمعلوماتية
- ➢ مقاطعة الزيارات الصفية للسادة المفتشين مع دعوة لأطر هيئة التأطير التربوي بتفهم هذا الموقف النضالي
- ➢ مقاطعة موقع وتطبيق مسار كليا ومقاطعة كل العمليات المرتبطة به،
- ➢ مقاطعة المجالس التربوية وباقي مجالس الأقسام.
- ➢ مقاطعة مهمة حراسة التلاميذ بمؤسسات التعليم الابتدائي.
- ➢ مقاطعة اقتراح مواضيع الامتحانات الإشهادية
- ➢ مقاطعة حراسة امتحانات البكالوريا والامتحانات المهنية ومباراة التوظيف التي ستجرى خلال الشهر الجاري
- ➢ مقاطعة ما يسمى بالمواكبة والمصاحبة وكل الأعباء الإضافية.
- ➢ عدم استعمال الممتلكات الشخصية والمال الخاص للأستاذ في مهمة التدريس (الحواسيب+ الهواتف+ الأنترنيت+...).
- ➢ عدم القيام بأعباء لا علاقة لها بمهمة التدريس من قبيل (تنظيف الأقسام + توزيع وجبات الإطعام+ ...).

- مقاطعة مسار والامتناع عن تسليم النقط للإدارة التربوية والاحتفاظ بها إلى حين صدور قرار لاحق للمجلس الوطني.
- تجميد كل الأنشطة الموازية بما فيها أنشطة الجمعية الرياضية خارج أسوار المؤسسات التعليمية ومقاطعة بطولات الرياضة المدرسية الإقليمية والجهوية والوطنية ابتداء من صدور هذا البلاغ.

التوقيت والتاريخ	المحطة النضالية	المكان
من 21 نونبر 2022 إلى غاية 3 دجنبر 2022	وقفات احتجاجية لمدة ساعة مع حمل الشارة يوميا مباشرة بعد فترة الاستراحة التي تتوسط الفترة الصباحية والمسائية من داخل المؤسسات التعليمية	ساحات المؤسسات التعليمية عبر ربوع الجهات والأقاليم
العطلة البينة الثانية	مجلس وطني تنظيمي واستعدادي للمسيرة الاحتجاجية الوطنية المقررة يوم 10 دجنبر 2022	الرباط
السبت 10 دجنبر 2022 مسيرة احتجاجية وطنية بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الانسان	يوم 10 دجنبر 2022 وقفة احتجاجية وطنية ممركزة أمام مقر الوزارة متبوعة بمسيرة احتجاجية وطنية في اتجاه البرلمان بالرباط	الرباط

إننا في التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم، إذ نتابع بقلق واستياء شديدين الوضع المأساوي الذي بات يخيم على المنظومة التربوية ونسجل بتذمر كبير توالي حلقات مسلسل الإجهاز على المدرسة العمومية واستهداف الأوضاع المهنية والاجتماعية والمادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم، نحمل الحكومة والوزارة الوصية كامل المسؤولية عما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا وندعو كل القوى الحية والمناضلة بتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن المدرسة العمومية وصون كرامة العاملين بها.